ملاحقة الطلبة الفلسطينيّين في المؤسسات الأكاديميّة الإسرائيليّة خلال الحرب على غزّة

معطيات حول الإجراءات التأديبية ضدّ الطلبة الفلسطينيّين بسبب منشورات لهم على منصات التواصل الاجتماعي منذ 07.10.2023

المعطيات محدّثة حتّى تاريخ 25.3.2024

© حقوق النشر محفوظة لعدالة -المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2024). المعلومات الواردة في هذا التقرير تخضع لقوانين حقوق النشر، أي استخدام لها يتطلّب الإشارة إلى المصدر (مركز عدالة).

مقدّمة

منذ 7أكتوبر/تشرين الأول 2023، وعشرات مُؤسّسات التعليم العالي الإسرائيليّة تُلاحق الطلبة الفلسطينيّين في لجانها التأديبيّة بسبب منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي مُحاكمة هذه المؤسسات للطلبة تجاوزًا لحدود صلاحيّاتها كما يُحَدِّدها قانون حقوق الطالب، ذلكَ أنّ سُلطتها تقتصر على المُخالفات التي يرتكبها الطلبة بمُوجب دساتير مُؤسساتها وفيما يتعلّق بالدراسة فيها فقط؛ وليسَ تلكَ التي يقوم بها الطالب في حياته الشخصيّة أو صفحات التواصل الاجتماعيّ الخاصّة به.

خلقت هذه الإجراءات والعقوبات التأديبيّة بيئةً أكاديميّة مُعادية، تحريضيّة وغير آمنة للعديد من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الفلسطينيين؛ حتّى أنّ استطلاع أُجري في أوساط الطلبة الفلسطينيّين أشارَ إلى أنّ مُعظم المُستطلَعين يَنظرونَ في الانسحاب من تعليمهم.

هذا ويُذكر أنَّ مجموعات من الطلبة الإسرائيليّين كانوا قد نظّموا في الأشهر أخيرة مُظاهرات للمطالبة بطرد الطلبة الفلسطينيّين الذين عُرضوا على اللجان التأديبيّة من التعليم ومن مساكن الطلبة، حتّى في الحالات التي أقرَّت اللجان براءة هؤلاء الطلبة. تُفضي هذه السياسات بالطبع إلى الحدّ من تعدّد الآراء في الأكاديميا ومن تطوير تفكيرٍ نقديٍّ بشأن الحرب الحاليّة على غزّة.

المعطيات في قاعدة البيانات هذه تهدف الى تحديث البيانات التي نشرها مركز عدالة بتاريخ 25/11/2023 (انظر هنا) وتقديم صورة وضع محدّثة حتى تاريخ 25/3/2024.

© حقوق النشر محفوظة لعدالة -المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2024). المعلومات الواردة في هذا التقرير تخضع لقوانين حقوق النشر، أي استخدام لها يتطلّب الإشارة إلى المصدر (مركز عدالة).

مضامين المنشورات (1\2)

في جميع الحالات التي تعامل معها مركز "عدالة"، كانت تقع جميع المنشورات التي قُدِّمت عليها شكاوٍ لمُؤسسات أكاديميّة ضمن نطاق حُرّية التعبير والدين .نسبة لا بأس بها من المنشورات لم تكن تتعلّق بالحرب، إلّا أنَّ المؤسسات الأكاديميّة فضّلت تفسيرها على أنّها كذلك، وعلى أنها "تدعم الإرهاب". على سبيل المثال، توجد منشورات قد نُشرت قبل السّابع من أكتوبر، صورًا لمُناسبات شخصيّة، أو حتّى مقاطع مأخوذة من مسلسلات تلفزيونية. في بعض الأحيان، حُمِّلَ الطلبة مسؤولية محتويات لم يشاركوها أصلًا، فقط لأنّها أُنشِأت على يد مستخدم آخر كانوا قد شاركوا مضامين أُخرى له في الماضي. وفي أحيانٍ أخرى، نشر رموز وطنية (كالعلم الفلسطيني) كان كافيًا للشروع بإجراء تأديبي ضد الطلاب.

تجلّت هذه السياسات التعسّفية أيضًا في اتّخاذ إجراءات تأديبيّة ضد الطلبة لمجرّد تعبيرهم عن مواقف تتحدّى الخطاب الإسرائيليّ المُهيمن؛ أي منشور لا يتوافق محتواه مع الرواية الإسرائيلية عن أحداث السّابع من أكتوبر، وما تبعها، يتعرض أصحابها لخطر الإجراءات التأديبية. على سبيل المثال، حتّى نشر التقارير الصّحافية التي انتقدت تصرّفات الجيش الإسرائيلي أو التشكيك في مصداقية بعض الروايات حول أحداث غلاف غزة شكّلت أساسًا لشكاوٍ، حتّى لو كان مصدرها الصحافة العبرية والإسرائيلية. كما وحُظِرَ استخدام مصطلحات مثل "الإبادة الجماعية"، أو "المذبحة"، أو "التطهير العرقي" لوصف ما يجري في قطاع غزة بشكل فعليّ .

© حقوق النشر محفوظة لعدالة -المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2024). المعلومات الواردة في هذا التقرير تخضع لقوانين حقوق النشر، أي استخدام لها يتطلّب الإشارة إلى المصدر (مركز عدالة).

مضامين المنشورات (2\2)

فضلًا عن مُلاحقة الطلبة بسبب نشرهم أدعية لسلامة أهل غزة، أو نشر محتوى ذا طابع تضامنيّ معهم أو صورًا للدمار الحاصل في القطاع. بلغَ الأمرُ حَدَّ تعامل المُؤسسات التعامل مع أي اقتباسات لآيات قرآنية، صلوات أو نصوص دينيّة على أنّها تُحرِّض على "الإرهاب"، من خلال انتزاعها من سياقها الدينيّ والاجتماعيّ، واعتمادها كأُسس كافية للشكوى. أسندت المؤسسات اتهاماتها إلى نصوص دينية مشابهة كانت قد استخدمتها حركة حماس في الماضي، لربطها بنيّة الطالب للتماهي مع الحركة وأفعالها. وعلى نفس النّسق، فإن مشاركة أي صورة من أحداث السّابع من أكتوبر، حتى لو لم تصحب بأي تعليق، يمكن أن يعزى إليها نفس الاتهام.

يرى مركز "عدالة" أنّ ما يُحرِّك هذه الأنماط المتكررّة من الملاحقات هي وِجهَة نظر عنصريّة تُنسَب بناءً عليها النوايا والتُهم للطلاب بسبب هويّاتهم القوميّة فقط؛ وتنطلق من مبدأ أن عبء إثبات البراءة يقع على كاهل الطلبة.

© حقوق النشر محفوظة لعدالة -المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2024). المعلومات الواردة في هذا التقرير تخضع لقوانين حقوق النشر، أي استخدام لها يتطلّب الإشارة إلى المصدر (مركز عدالة).

طالب توجّهوا لعدالة من 36 مؤسسة أكاديميّة

- يُمثّل مركز عدالة95 طالبًا من مُجمَل الطلبة الذين توجّهوا إليه، ويوفّر لهم الاستشارة والتمثيل القانونيّين في مُختلف مراحل الإجراءات التأديبيّة ضدّهم.
- لا تقتصر أعداد الطلبة المُلاحقين والذين اتُخذت ضدّهم إجراءات تأديبيّة على البيانات التي ترِد في هذا التقرير، فوفقًا لائتلاف الطلبة العرب يصل العدد الكُلّيّ لهم إلى 160 طالبًا بالمُجمل.

© حقوق النشر محفوظة لعدالة -المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2024). المعلومات الواردة في هذا التقرير تخضع لقوانين حقوق النشر، أي استخدام لها يتطلّب الإشارة إلى المصدر (مركز عدالة).

توزيع أعداد الإجراءات التأديبيّة حسب المؤسسات الأكاديمية

بتسلئيل- أكاديمية للفنون والتصميم القدس	14
جامعة حيفا	9
"همخللاه لمينهال"	8
المركز الأكاديمي للتصميم والتربية فيتسو حيفا	8
كليّة هداسا الأكاديمية	7
الكليّة الأكاديمية الجليل الغربي	6
جامعة تل أبيب	5
التخنيون- معهد إسرائيل للتكنولوجيا	5
شنكار- هندسة .تصميم .فنّ	5
كليّة "كينيريت" الأكاديمية	5
المركز الأكاديمي "بيريس"	5
جامعة بن جوريون	5
شبكة كليّات "أورط"	4
الكليّة الأكاديمية "عيمك يزراعيل"	3
كليّة "عزرائيلي"	3
كليّة "تال حاي"	3
المركز الأكاديمي للحقوق وإدارة الأعمال رمات غان	3
الكليّة الأكاديمية "بيت بيرل"	2
أكاديمية التمريض في المركز الطبي "مئير"	2
المركز الأكاديمي "روبين"	2
الكليّة التكنولوجية "نوف هجليل"	2
الكليّة الأكاديمية للهندسة سامي شمعون	2
الكليّة الأكاديمية رمات غان	2
الجامعة العبرية في القدس	2
المسار الأكاديمي لـ"همخللاه لمينهال"	1
الكليّة الأكاديمية "أونو"	1
الكليّة الأكاديميّة نتانيا	1
المركز الأكاديمي لافينسكي "فينغيت"	1
كليّة "كي"	1
الكليّة الأكاديميّة صفد	1
كليّة "أفيكاه"	1
كليّة "تليتان"	1
كليّة "سمينار هكيبوتسيم"	1
الكليّة الأكاديميّة "أحفاه"	1
الكليّة الأكاديميّة "سابير"	1
الكليّة الأكاديميّة "تل أبيب -يافا"	1

© حقوق النشر محفوظة لعدالة -المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2024). المعلومات الواردة في هذا التقرير تخضع لقوانين حقوق النشر، أي استخدام لها يتطلّب الإشارة إلى المصدر (مركز عدالة).

فصل الطلبة دون إجراء تأديبي

من بين 124 طالب توجّهوا لعدالة:

- تلقّى 8 طلبة رسالة فصل دائم وفوريّ من التعليم بدون اتخاذ إجراءات تأديبية. فقط بعد تدخّل عدالة، تحوّل أمر فصلهم إلى تعليق مؤقت إلى حين عقد هذه الجلسات.

- في 47% من الحالات، تلقّى الطلّاب أمر تعليق مؤقت لدراستهم قبل اتخاذ اية إجراءات تأديبية .

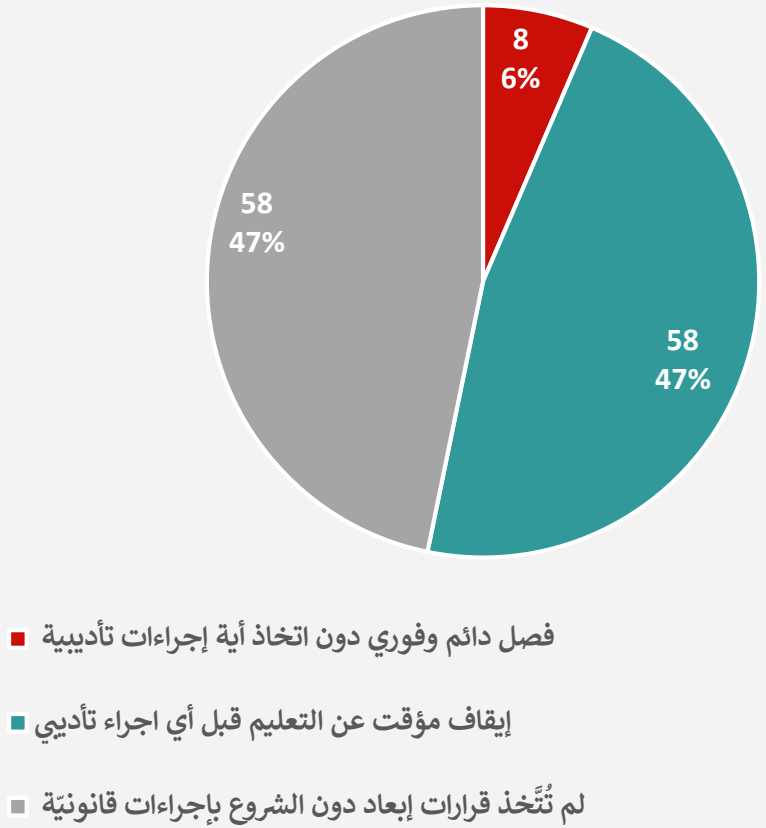

© حقوق النشر محفوظة لعدالة -المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2024). المعلومات الواردة في هذا التقرير تخضع لقوانين حقوق النشر، أي استخدام لها يتطلّب الإشارة إلى المصدر (مركز عدالة).

تقسيم جندري

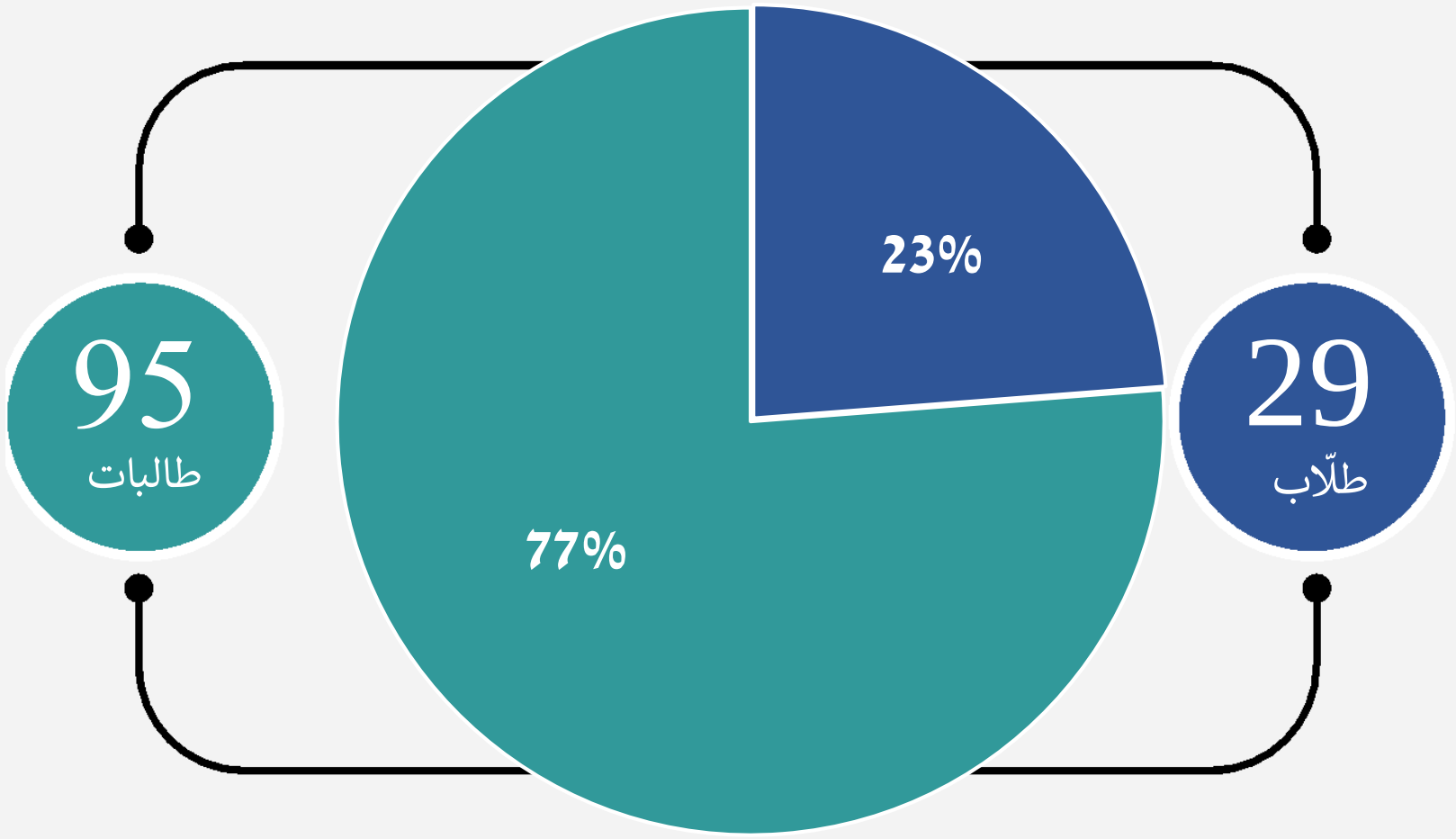

© حقوق النشر محفوظة لعدالة -المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2024). المعلومات الواردة في هذا التقرير تخضع لقوانين حقوق النشر، أي استخدام لها يتطلّب الإشارة إلى المصدر (مركز عدالة).

الوضع الحالي للإجراءات في مرحلتها الأوليّة

83 حالة انتهى فيها الإجراء

4 حالتان عُيِّنَ فيها موعد للجلسة لكنها لم تعقد بعد

11 حالة بدأت فيها الإجراءات لكنها لم تنتهي بعد

1 حالة لم يعيّن فيها موعد للجلسة بعد

تشمل هذه اللمُعطيات 95 حالة يعمل عليها مركز عدالة، و4 حالات أُخرى قدّمَ فيها المركز استشارة.

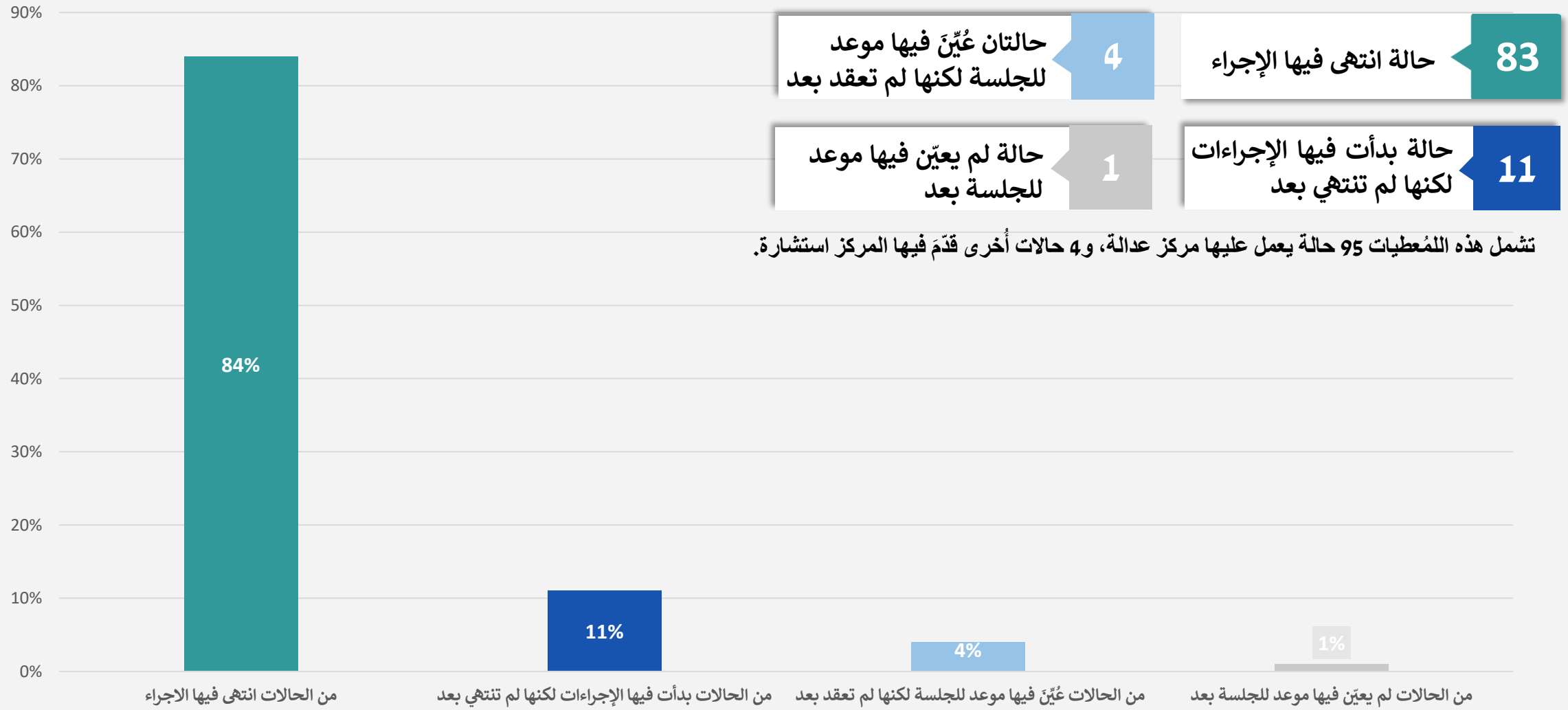

© حقوق النشر محفوظة لعدالة -المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2024). المعلومات الواردة في هذا التقرير تخضع لقوانين حقوق النشر، أي استخدام لها يتطلّب الإشارة إلى المصدر (مركز عدالة).

القرارات التي صدرَت حتّى الآن

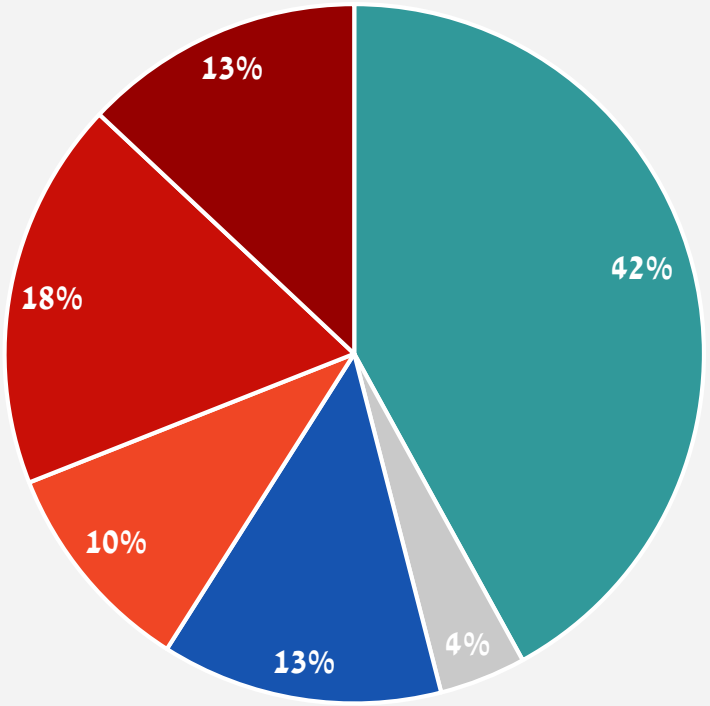

حالة انتهت ببراءة (مطلقة، او بسبب الشكّ أو التراجع)	35
تجميد (تجميد الإجراء بسبب تعليق الدراسة في المؤسسة بقرار من الطالب)	3
عقوبة ذات طابع "تعليميّ" (رسالة اعتذار، عمل اجتماعي، دورة\مشروع اجتماعي...)	11
تعليق الدراسة لمدّة فصل دراسي أو أقلّ	8
تعليق الدراسة لمدّة سنة دراسية	15
تعليق الدراسة لأكثر من سنة وحتّى الفصل الدائم	11

في حال اشتمل القرار على أكثر من عقوبة، أُدرجت فقط العقوبة الأشدّ.

© حقوق النشر محفوظة لعدالة -المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2024). المعلومات الواردة في هذا التقرير تخضع لقوانين حقوق النشر، أي استخدام لها يتطلّب الإشارة إلى المصدر (مركز عدالة).

نتائج قضايا عدالة في مُؤسسّات مختارة

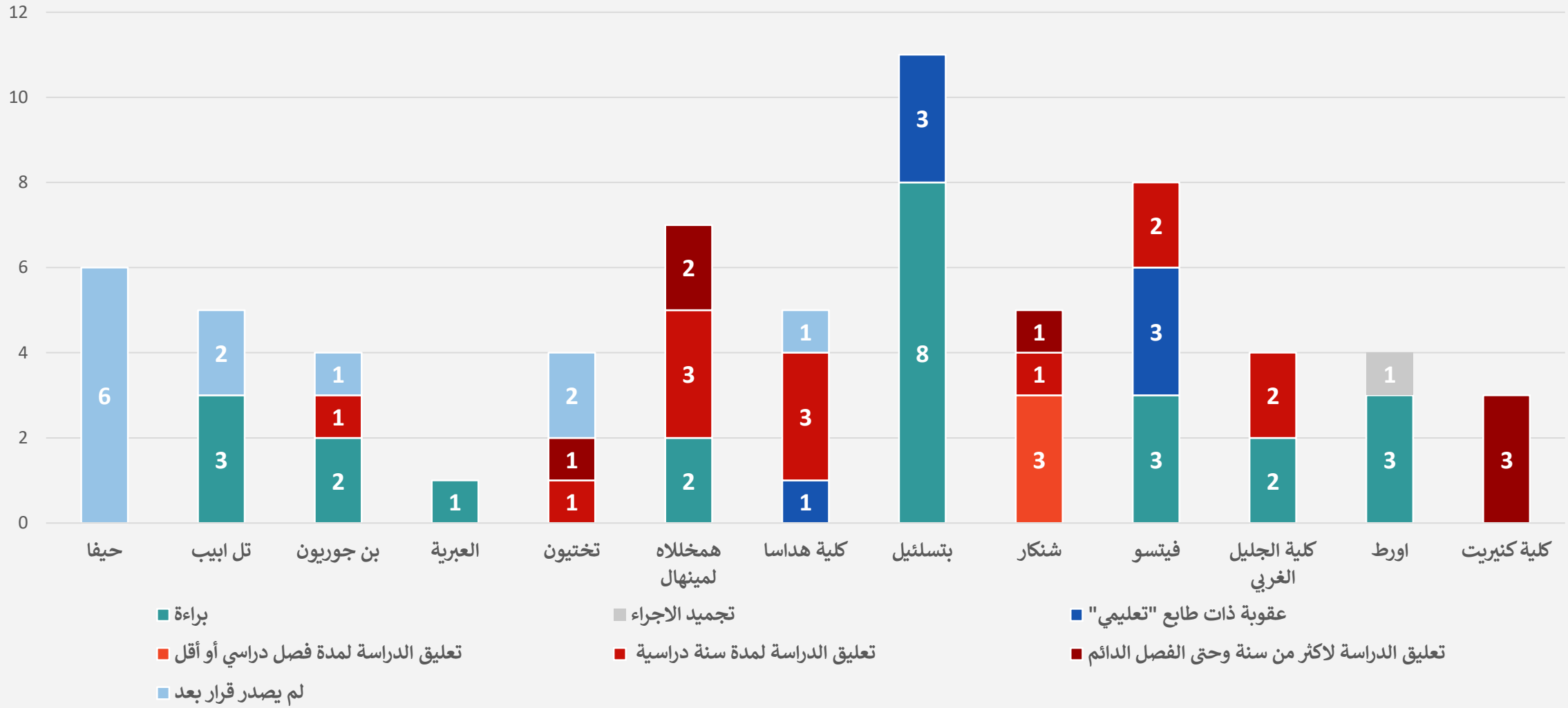

© حقوق النشر محفوظة لعدالة -المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2024). المعلومات الواردة في هذا التقرير تخضع لقوانين حقوق النشر، أي استخدام لها يتطلّب الإشارة إلى المصدر (مركز عدالة).

استئنافات

- قام الطاقم القانوني بمركز عدالة بالاستئناف على 20 قرارًا حتّى الآن.
- في أعقاب احتجاجات قادتها جماعات سياسيّة، قامت ثلاثة مؤسسات بالاستئناف على قرار لجانها التأديبية في حالات الحُكم ببراءة الطالبة أو العقوبة "المُخفّفة:"
  - جامعة بن غوريون :جرى قبول الاستئناف وتشديد العقوبة بعد تقديم شهادة ثانية -بشكل مُخالف للمُعتاد -تمركزت بالاحتجاجات التي نشأت في أعقاب القرار السابق.
  - "همخللاه لمينهال"، المسار الأكاديميّ: جرى قبول الاستئناف وتغيير قرار البراءة إلى الإدانة مع تبرير مُقتضب للقرار الذي تجاهل معظم الحقائق المُثبتة في القرار الأصلي.
  - كلّية "عيمك يزراعيل"- لم تُحدّد نتيجة الاستئناف بعد.

القرارات التي اتخذت حتى الان في الاستئنافات

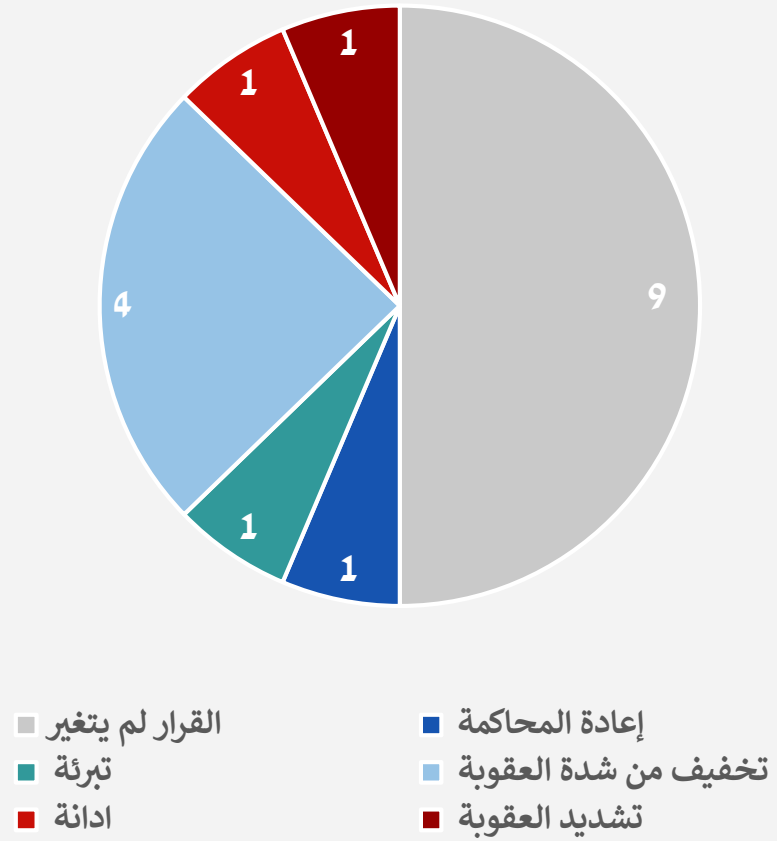

© حقوق النشر محفوظة لعدالة -المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2024). المعلومات الواردة في هذا التقرير تخضع لقوانين حقوق النشر، أي استخدام لها يتطلّب الإشارة إلى المصدر (مركز عدالة).

تحويل القضايا للشرطة الإسرائيليّة

- وجّه وزير التربية والتعليم، يوآف كيش، تعليمات للمؤسسات الأكاديميّة باتخاذ إجراءات تأديبية ضد الطلبة الذين "أعربوا عن دعمهم أو تماهيهم مع منظّمات أو أفعال إرهابية"، أو "حرّضوا على ارتكابها"، وبضرورة تقديم شكاوى ضدّ هؤلاء الطلبة إلى الشُرطة الإسرائيليّة.
- أنّ بعض المؤسسات استجابت بالفعل لتعليمات الوزير وقدّمت شكاوى للشرطة ضدّ طلابها. في بعض الحالات، أدّى تحويل القضيّة إلى الشرطة إلى التحقيق مع الطلبة واعتقالهم، إلى حدّ أن وصلَ الأمر إلى تقديم لوائح اتّهام ضدّ بعضهم.
- في بعض الحالات، أدانت اللجان التأديبية طلابها بـ"التحريض على أعمال إرهابيّة ودعمها" بعد أن قررت سلطات إنفاذ القانون بعدم تقديم لوائح اتهام ضدهم، بل وحتّى عدم دعوتهم للاستجواب في بعض الأحيان.

المؤسسات التي أرسلت منشورات الطلبة إلى الشرطة

جامعة حيفا	"همخللاه لمينهال"
جامعة تل ابيب	المركز الأكاديمي للحقوق وإدارة الأعمال رمات غان
جامعة بار ايلان	كلية "تال حاي"
جامعة بن جوريون	المركز الأكاديمي "روبين"
التخنيون	كلّية صفد

© حقوق النشر محفوظة لعدالة -المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2024). المعلومات الواردة في هذا التقرير تخضع لقوانين حقوق النشر، أي استخدام لها يتطلّب الإشارة إلى المصدر (مركز عدالة).